إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية

د. ياسين سعد محمد(البكري)
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

من المربك فكريا وإجرائيا أن يتم تداول مفردة الديمقراطية بشكل واسع وكبير ، وفي عين الوقت لا يوجد اتفاق على هذا المفهوم، خصوصا إذا كانت للمفهوم إضافة تحاول أن تعطيه خصوصية قد تصل أحيانا إلى حد تجريد مفهوم الديمقراطية من جوهره ، لذا نجد تنوعا في تداول الديمقراطية في الأدبيات السياسية، فهناك الديمقراطية المباشرة ، وشبه المباشرة، والشعبية، والاشتراكية، والليبرالية، والتوافقية،.....([1]).

تطرح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة، أو التعددية، أو المتنوعة مجتمعيا والتي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الأزمات السياسية، لذلك فعملية إشراك جميع المكونات المجتمعية، الأغلبية والأقلية، في صنع القرار السياسي يعد، حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية، ضمانة لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية .

تلك الفلسفة قد تطرح إشكالات في التطبيق العملي، والسؤال المركزي للبحث هو هل أن الديمقراطية التوافقية تضع حلولا للمجتمعات المتنوعة ؟ أم إنها تخلق إشكالات وتعمق الانقسامات ؟

في المفهوم:

نشأ مفهوم الديمقراطية التوافقية ، وجرى تدويله بنشر مؤلفات متعلقة ببعض البلدان الأوربية ذات التنوع الاجتماعي، مثل بلجيكا والنمسا وسويسرا،

وكذلك في كندا. ثم امتد المفهوم إلى بعض بلدان العالم الثالث، وخصوصًا إلى لبنان وماليزيا وقبرص وكولومبيا والاوروغواي ونيجيريا. وقد صاغ العالم السياسي ، آرينت ليبهارت Arend Lijphart ، هذا المفهوم([2]). كما إن جيرارد لامبروخ Gerhard Lehmbruch استخدم في بادئ الأمر عبارة الديمقراطية النسبية (proporzdemokratie) ثم عبارة الديمقراطية التوافقية (konkordanzdemokratie) في معرض الحديث عن النمسا وسويسرا. أما ج. بنغهام باول G. Bingham Powell فقد وصف بخاصة "التجزؤ الاجتماعي"، بينما حلل يورك شتاينر Steiner Jurg "الاتفاق الرضائي" بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية. ودرس إريك نوردلينجر Nordlinger Eric "احتواء النزاعات في المجتمعات المقسَّمة ([3]).

من خلال الدراسات التي عنت بالديمقراطية التوافقية صيغت لها عدة خصائص أهمها ([4]):-

1- تتميز الديمقراطية التوافقية بحكومة ائتلاف واسع ، وهو أمر يميز النموذج التوافقي عن الأنموذج البرلماني على النمط البريطاني الذي يقوم على حكومة مقابل معارضة. إن الغاية من المشاركة الواسعة في الائتلاف الحكومي بحسب مؤيدي هذا النمط هو لحماية مجموعة الأقلية.

2- تتميز بنسبية التمثيل بدلا من قاعدة الأكثرية .

3- تتميز بالفيتو المتبادل، كوسيلة لحماية الأقلية ضد قرار الأكثرية . فالمشاركة في الائتلاف بحسب مؤيدي هذا النمط لا تكفي لحماية

مجموعة الأقلية ، لذلك تعطى هذه المجموعة حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية .

4- تتميز بإدارة ذاتية في بعض الشؤون . فالديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات أو المكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة .

لهذه الخصائص تقدم الديمقراطية التوافقية كأنموذج للمجتمعات ذات التعددية الطائفية والاثنية .

والسؤال الذي يثار، هل الديمقراطية التوافقية بخصائصها السالفة وبنماذجها العملية تقدم حلا للمجتمعات المتعددة والمنقسمة باتجاه الاندماج والسلم الأهلي ، أم إنها تزيد من احتمالات الانقسام والصراع ؟

الإشكاليات التي سنطرحها على الرغم من انها ليست نهائية ، ستكون إجابتنا على هذا التساؤل .

والإشكاليات هي :-

1- إشكالية الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية .

2- إشكالية بناء الهوية الوطنية والمواطنة.

3- إشكالية بناء الدولة / المحاصصة وتعطيل القرار

4- إشكالية الجبر والاختيار (بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي).

إشكالية الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية

في التصور العام للديمقراطية إنها حكم الأغلبية ، ولكن الأغلبية بمعناها السياسي وليس بمعناها المجتمعي ([5])، وهناك خلط بينهما مع أن هناك فرقا كبيرا يميز المفهومين عن بعضهما .

فالأغلبية السياسية أغلبية أفقية تمتد على مساحة الوطن بكل اتجاهاته، أغلبية أحزاب لها قواعد ومناصرين شمالا وجنوبا ، شرقا وغربا ، من مختلف الطوائف والقوميات ، أغلبية برامج وحتى أيدلوجيات .

بينما الأغلبية المجتمعية أغلبية عمودية تقسم المجتمع على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والاثنية ، واستقطاب الأحزاب يتم حسب هذا المنظور ، والمنطق الذي يحكم الأغلبية المجتمعية إن مجتمع ما، إذا كانت أغلبيته من الشيعة مثلا فطبيعي استنادا إلى الواقع أن يكون الحكم بيد الشيعة مع ضرورة حضور الأقلية في الحكم أو تمثيل لهم بصرف النظر عن مكاسبهم الانتخابية التي قد تجد لأقل الأقليات عددا وجود ولو شكلي عن طريق النظام الانتخابي الذي يحدد لهم كوتا معينة، وإذا كانت أغلبيته من السنة فمن الضروري أن يكون الحكم للسنة ، وفي الجانب ألاثني إذا كانت الأغلبية للعرب والأقلية من الكرد فان من المفروض ان يكون الحكم بيد العرب .

الغالبية المجتمعية تناقض الأصول الفكرية للديمقراطية في جذرها اليوناني وتفرعاته الحديثة في الديمقراطية الليبرالية، كما هي ممثلة في معظم الأشكال الأوربية ،أو في الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتكز على الولاء للوطن،وقيم المواطنة ، والتساوي القانوني والسياسي في حقوق وواجبات المواطنين جمعيا أمام القانون ، دون النظر إلى المنحدر الاجتماعي والديني والطائفي، بعبارة أخرى إن الأغلبية المجتمعية ضد الديمقراطية بشكلها الأصلي وليس ألتحريفي بإضافاته المنتقصة من الديمقراطية ، فأمريكا التي يشكل البروتستانت 70% من سكانها تنتخب كينيدي الكاثوليكي ، وحتى إن كان هذا المثال لم يتكرر بشكل واضح، فان لا احد كان يصنف كينيدي اجتماعيا على انه كاثوليكي، بل ديمقراطي، والرؤساء الآخرين لا يصنفهم

احد على إنهم بروتستانت بل من الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري([6]) ، وحتى في الانتخابات الأمريكية 2008 ، لم يصنف اوباما على انه من العرق الأسود ، وماكين على انه من العرق الأبيض ، بل إن الأول من الحزب الديمقراطي، والثاني من الحزب الجمهوري.

ربما ميل الناخب يتأثر عاطفيا بالحيثيات المجتمعية ،العرقية والدينية والطائفية ، وقد يستخدمها المرشحون الرئاسيين لجذب قطاعات ناخبة ممن لم يتضح عندهم الخيار ألبرامجي والمصلحي بشكل قاطع ، ولكن يبقى ذلك الميل ميلا ثانويا ومرجح في حال تعادل قيمة البرامج الانتخابية لدى المرشحين ، أو قد يكون ميل الناخب عاطفيا بتأثير الحيثيات المجتمعية، ذو دلالة وتأثير أساسي لدى الناخبين المتطرفين الذي لا يخلوا مجتمع من وجودهم ، غير إن ذلك يبقى الاستثناء وليس القاعدة .

الغالبيات المجتمعية تجد حضورا وازدهارا وتأكيدا على ضرورتها في الديمقراطيات التوافقية ، والتجربة اللبنانية في الحرب الأهلية ([7]) ،أو في الإشكاليات الدورية المزمنة في صعوبة الاتفاق على رئيس للدولة كما حدث في انتخاب الرئيس العماد ميشال سليمان في العام 2008 .

في المثال العراقي بعد الاحتلال الأمريكي 2003 ، نجد إن التشكيلة المجتمعية لمجلس الحكم، والذي نسجت على منواله كل التشكيلات والتشريعات السياسية ، وشكل الدولة ، وفلسفة الدستور ، والتمثيل في الحكومة وهيئاتها ، والبرلمان وهيئة رئاسته ولجانه التي اعتمدت الشكل التوافقي بين مكونات سياسية مجتمعية ، ذلك المسار خلق أزمات متكررة، مثل أزمة انتخاب رئيسا للبرلمان بعد استقالة رئيسه محمود المشهداني في أواخر العام 2008 ، وما أفرزته من صراعات وتعطيل شبه كامل للبرلمان ودوره التشريعي والرقابي ،تلك الأزمة نشأت من أن الرئيس الجديد يجب أن

يكون حكما من المكون الاجتماعي السني ،لان هناك توافقات تمت بين المكونات السياسية الاجتماعية بعد الانتخابات البرلمانية للعام2005 ،وزعت بموجبها المناصب الرئيسة عليها، بحيث كانت رئاسة الجمهورية من حصة الكرد ، ورئاسة الحكومة من حصة العرب الشيعة، ورئاسة البرلمان من حصة العرب السنة ، وهكذا تنازليا في مناصب نواب الرئاسات الثلاث بصرف النظر عن الاستحقاق الانتخابي، تلك الأمثلة تعطي أنموذجا لما يمكن أن تؤدي إليه الديمقراطية التوافقية أو الديمقراطية المجتمعية من معوقات، وتعطيل اتخاذ القرارات وسن التشريعات، وأزمات سياسية قد تعرض كيان الدولة والسلم الأهلي لخطر الانهيار ، وبالتالي نعيد طرح التساؤل هل تصلح أن تكون الديمقراطية التوافقية المجتمعية حلا للمجتمعات المتنوعة كما في العراق؟

ثالثا : إشكالية بناء الهوية الوطنية والمواطنة

تتعدد تعريفات الهوية، فلغة تعني حقيقة الشيء المطلقة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره ، ومصدرها (هو) ، واصطلاحا تعني السمة الجوهرية العامة لثقافة من الثقافات دون أن تكون هذه السمة ثابتة، أو جاهزة، أو نهائية، وهو ما يعطيها خاصية الحركة والنمو والتطور([8]). وقد يبدوا الحديث عن تحديد مفهوم الهوية الوطنية إشكالية في حد ذاتها ، وللخروج من إرباك ، وجدل التعريف الجامع المانع ، سنحاول أن نعطي لها تصورا تقريبيا من خلال تلمس خصائصها .

تنقسم الخصائص إلى مستويين معنوي ومادي ، ونقصد بالمعنوي الإحساس بالانتماء إلى مجموعة بشرية لها قاسم أو قواسم مشتركة، وتسكن في بقعة جغرافية محددة . وربما يكون هذا المستوى قريب من مفهوم الأمة ألسلالي ، ومفهوم الأمة الديني([9]) ، إلا إن الاختلاف معه كبير، ففي حين

، أن مفهوم الأمة ألسلالي يسير باتجاه تحديد القواسم المشتركة ويجملها بعنصر الدم، أي الانتماء إلى جد أعلى واحد ، وعنصر اللغة الواحدة ومنهما يشتق التاريخ المشترك . أما مفهوم الأمة الديني فانه يرتكز على محور العقيدة الواحدة ، وفي مفهومي الأمة السابقين لا يشترط الوجود اللازم للإقليم الأرضي كجامع، وتحديدا في شكله الحديث (الدولة)، فمن الممكن أن نجد امة تتوزع على عدد من الدول القطرية ، كما في الأمة العربية ، والأمة الإسلامية .

أما المستوى المادي فنقصد به الشكل القانوني والحقوقي الذي ينتظم الجماعة البشرية الساكنة في إقليم معين، أو ما اصطلح عليه بالجنسية، ومع أن هذين المستويين مترابطين بشكل عام، إلا انه في أحيان، وبالرغم من اكتساب فرد ما ، لجنسية دولة أخرى، أو لحرمانه من جنسيته الأصلية، لا يعني بالضرورة فقدانه للمستوى المعنوي أو العاطفي في إحساسه بالانتماء لهوية وطنية ما، وبالرغم من ذلك يبقى المستوى المادي في شكله القانوني والحقوقي المؤسس على الأرض أو الإقليم الرابط الأقوى في تشكيل العديد من الهويات الوطنية في الدول الحديثة التي تنتظم العديد من الأعراق والأديان المختلفة، والتي تعمل الدول الحديثة على دمجها بالاستعانة بأساليب التنشئة السياسية ،التي لا تغفل فتح فضاءات معنوية عاطفية مفقودة من خلال صنع واختراع رموز مشتركة .

الديمقراطية السياسية الأفقية حتى في الدول المتنوعة ،اثنياً، ودينياً، ومذهبياً(والتنوع الحالة الأعم في الدول الحديثة التي لا تخلوا دولة منها)([10])، تعمل على برامج عامة توجه إلى مجمل المواطنين، وليس إلى شريحة اجتماعية واحدة ، والحزب السياسي يشهد تنوعا مطابقا أو مشابها للتركيبة الاجتماعية للدولة، وهو ما يلغي عملية الإقصاء والتخندق والرؤية

الأحادية الضيقة ، وتعمل الدول على اشتقاق رموز وترسيخها في الوجدان الجمعي، والعلم و النشيد الوطني إحدى تلك الرموز الجمعية، التي تتسامى على الانتماءات الأولية، وتغذي الرابط الأكبر، متجاوزة بذلك الانتماءات الاجتماعية الأولية ودون إلغاء لها .

أما الديمقراطيات التوافقية ذات البناء والاستقطاب المجتمعي العمودي، والخطاب السياسي المحدود بشريحة اجتماعية معينة، فإنها، على العكس من الديمقراطيات السياسية، تعيد إحياء الروابط الأولية وتعظيمها على حساب الرابط الجمعي الوطني، وهو ما يخلق حالة من التمزق العاطفي، ويغييب المستوى المعنوي من الهوية الوطنية ويجعلها ممزقة بين ولاءات متعددة .

الأحزاب السياسية ذات الاستقطاب المجتمعي العمودي ، تعمل على تأكيد الخصوصية في الرموز والمناسبات والأهداف ،والتنشئة عليها بالوسائل التعليمية والإعلامية ، في مقابل تغيب أو تهميش الرموز والمناسبات والأهداف الوطنية العامة والتنشئة عليها ، وقد ذكرنا سابقا إحدى خصائص الديمقراطية التوافقية التي تمنح الثقافات أو المكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة ، وهنا يجب التمييز بين عدة رؤى للتنوع الاجتماعي وعلاقة الدولة أو السلطة به.

الأولى ، رؤية سياسية تحاول دمج الثقافات الفرعية في ثقافة واحدة من خلال عملية قسرية ، تتكر على الثقافات الفرعية خصوصياتها وأحقيتها في ممارسة وإحياء تلك الثقافات ، وهي رؤية أثبتت عدم جدواها في نماذج عدة ، فضلا عن ما تسببه من تداعيات سياسية واجتماعية في حال ضعف السلطة لأي سبب كان ([11]).

السلطة العسكرية كلما زادت من قمعها للثقافات الفرعية تؤدي إلى غياب تلك الثقافات من البنية السطحية الظاهرة للعلاقات السياسية والاجتماعية،

ولكن في عين الوقت تؤسس تلك الثقافات لنفسها مجالا ومساحة تتحرك بها في البنية الباطنية غير المرئية للسلطة، أو ضمن المسموح به سلطويا، أو في المجال غير المراقب والقابل للتأويل، وتاريخيا أنتجت الثقافات المقموعة لغة رمزية كانت الإطار الباطني للحياة والمعارضة والتعبير عن الذات والصمود أمام محاولات التغيب والقتل السياسي والاجتماعي .

الرؤية الثانية، تأخذ الجانب المقابل للرؤية السلطوية الراديكالية، وتحاول بشكل راديكالي أصيل، أو كرد فعل أن تعزز وجود الثقافات الفرعية على حساب الهوية الجامعة بقواسمها ([12]).

الرؤى السابقة لا تؤدي إلى إنتاج هوية وطنية جامعة في البلدان المتنوعة، الأولى دمجية قسرية تؤدي إلى كبوتات تنفجر في شكل صراعات دموية في حال ارتخاء قبضة السلطة ، والثانية تفتيتية تحاول تجنب الصراع من خلال التوافق بين المكونات الاجتماعية التي ترفعها الى المستوى السياسي ،و تكون كل واحدة منها محورا يحاول أن يشد الأفراد المنتمين جبريا إلى تلك العلاقات الأولية ، ويجعل منها ، أي العلاقات الأولية ، أساسا ينسج عليه سلطة الجماعة، أو الطائفة ، أو المكون على حساب بناء الهوية الوطنية الجامعة .

خاصية منح الثقافات الفرعية ، الطوائف و الجماعات ، إدارة ذاتية في الأمور التي تخصها ، في الديمقراطية التوافقية ، قد تؤدي إلى تغييب الهوية الوطنية الجامعة ، لان تلك الخاصية مؤسسة على الحضور السياسي للجماعة في بدن الدولة ، وهو عامل التفتيت الجوهري ، بينما المطلوب كرد على قمع السلطة، وكحق وجود للثقافات ، هو تأكيد الحضور الاجتماعي للجماعة ، أو الطائفة ، أو المكون ، دون تحويل المكون الاجتماعي إلى مكون سياسي .

في العراق تحول المكون الاجتماعي إلى حزب سياسي ، أو أحزاب سياسية لها صفة اجتماعية حصرية ، أحزاب للشيعة ، وأخرى للسنة، وثالثة للكرد ، في ظاهرة استقطاب عمودي تؤسس للتمايز وتثبته، وتعوق شيوع وترسيخ مفهوم المواطنة والمواطن ، وتجربة الأحزاب ذات الصبغة الاجتماعية الأحادية بعد العام 2003 ، هي على عكس الجذور الأولى للتجربة الحزبية في العراق بدايات القرن العشرين، والتي أسست على استقطاب أفقي يخترق التشكيلات الاجتماعية

تمييع الحدود الفاصلة وإزالتها، بين ما هو اجتماعي ، وما هو سياسي، بحيث يصبحا مترادفين ومتداخلين ، وإحداهما معبرا عن الأخر، مأخذا أساسيا على الديمقراطية التوافقية ، والجوهر الذي يتم من خلاله إضعاف الهوية الوطنية .

التداخل بين حقلي الاجتماعي والسياسي هو احد أوجه الاعتراض، كما في الاعتراض على التداخل بين حقلي الديني والسياسي ، والصراعات التي أنتجها، والذي فتح الباب للعلمانية في التطور السياسي للمجتمعات الغربية، وأسس للدول الديمقراطية الحديثة ، وإذا كان التداخل بين حقلي الديني والسياسي، ومحاولة الأول الهيمنة على السياسي، يعد تداخلا واضح المعالم وصراعا بين طرفين محددين من حيث المسار التاريخي، والمنطلقات ، واليات العمل، وحجج الهيمنة والغايات والتركيبة الأيدلوجية، فان التداخل بين حقلي الاجتماعي والسياسي، اشد تعقيدا وأكثر تداعيا ويشكل معادلة مركبة، لان الاجتماعي في صراعه السياسي مع الحقل السياسي يستوعب الديني في مفرداته، فضلا عن استيعابه للمفردات الاجتماعية الأخرى، من اثنيه وعشائرية، والديني مقابل الديني، والديني في تفريعاته الطائفية ، وبالتالي فان صراع الديني مع السياسي هو صراع أحادي بينما صراع السياسي مع

الاجتماعي هو صراع متعدد، بين الاجتماعي والسياسي من جهة ،وبين مفردات الاجتماعي مع بعضها، أي الديني مع الديني، والطائفي مع الديني، والطائفي مع الطائفي، والطائفي مع ألاثني، والاثني مع ألاثني ، والكل مع طرف من جهة أخرى، وهو ما يولد صراع مركب وحالة احتراب محتمل بشكل كبير ويقلل من احتمالية الاستقرار السياسي، وبالتالي يعرض الدولة إلى هشاشة لا تستطيع بفعلها أن تؤدي دورها الوظيفي، ويزيد من مركبات فشلها ، ويدفع بالأفراد إلى الانخراط والنكوص الجبري ألاشعوري في الوحدات الاجتماعية ويزيد من التمايزات الاجتماعية ويقلل من فرص بناء الدولة العصرية المواطنية.

الهوية الوطنية إحساس بالانتماء إلى ارض و بناء سياسي جمعي أعلى يتغذى من الهويات والثقافات الفرعية ، ويحاول أن يربطها بأواصر ومشتركات سياسية عليا تخترق الجماعات والثقافات الفرعية، دون إلغاء لها، ودون حضور سياسي لها، بينما في الديمقراطية التوافقية يتم التأكيد على الثقافات والانتماءات الفرعية بوصفها الأساس وبكونها تعبيرا سياسيا.

من إشكالية الهوية الوطنية ، نشتق إشكالية المواطنة ، أهي (الفرد)، أم(الفرد داخل وطن)، أم (الفرد منصهرا في الجماعة) ، أم (الفرد منصهرا في الوطن)؟.

قد يبدوا التفكيك السابق ، أو طريقة طرح التساؤلات إننا أمام إشكالية فلسفية تستدعي التجريد وتغييب الواقع ، أو البناء من خارج حيثيات الملموس، أو ربما أمام مقولات تتجاذبها الليبرالية ، والاجتماع السياسي، ومنطق السلطة الضاغط بحمولاته على وجدان المواطن لغايات التغيب ، أو التهميش في مقابل تجلي السلطة وكأنها كلية القدرة والوجود، والمالكة لمفاتيح العطاء والمنع المادي والفكري، والمالكة للحقيقة المطلقة.

الفرد كفرد مجرد من إضافة يكون ثيمة فاقدة لتميزه الإنساني تصلح للمعالجة العلمية والتفسيرية دون أن يكون لها وجود حقيقي إلا في المشفى النفسي، أو العقلي ،وبالتالي فالمواطنة لا تساوي الفرد إلا كمقولة ليبرالية تجعل من الفرد أساسا ينطلق منه إلى عالم المجتمع ولا تعزله عنه ، وهذه المقاربة الليبرالية لا تكون مكتملة دون أن تكون المساواة عند نقطة الشروع بين الأفراد أساسا لها ، وإلغاء كل التمييز على أساس الانتماء الأولي القرابي، ألاثني والديني والطائفي ، ليكون الفرد داخل وطن .

أما مقولات الفرد منصهرا في الجماعة ، أو الفرد منصهرا في الوطن قد تبدوا مقولات سلطوية شمولية تغيب الفرد.

الأولى تهدف إلى دمج الفرد في الجماعة الأولية دون أن يكون له حرية الاختيار وفضاءات الحركة ،كإحساس ووجود وعقل ومصالح عابرة لبوتقة جماعته الأولية ومشكلا لأواصر مصلحيه أو ثقافية أو سياسية مع أفراد من جماعات أخرى ، والفرد هنا لا وجود له خارج جماعته الاجتماعية التي تعد هي هويته الأساس وآصرته المتحكمة، وهي ما تحاول أن تثبته الديمقراطية التوافقية الاجتماعية كشكل تاريخي جامد مؤسس على حمولات وأواصر شبه قبلية (عشائرية) قرابية منغلقة،غير قابلة للتطور إلا في الشكليات اللفظية من قبيل لفظة الديمقراطية .

أما مقولة الفرد منصهرا في الوطن، فهي مقولة سلطوية تحاول أن تختزل الفرد في الوطن، والوطن في حزب أو أيديولوجية أو حاكم دون أن يكون للفرد و للجماعات الاجتماعية والثقافات الفرعية من وجود وحياة خارج إطار السلطة المتركزة في حاكم فرد ، وهي بهذا المعنى تقدم الواجبات على الحقوق.

المقاربات السابقة والتمييز بينها قد تلقي بعض الضوء على الإشكالية التي تولدها الديمقراطية التوافقية، والتشويه الذي تحدثه في المفهوم الحداثي للمواطنة الحديث الذي يجعل الأفراد متساويين عند نقطة الشروع في الحقوق والواجبات([13])التي يشرعها القانون دون تمييز بين الانتماءات الاجتماعية الأولية .

في الديمقراطية التوافقية لا وجود لمفهوم المواطنة الجمعي من الناحية القانونية، فالديمقراطية التوافقية تجعل من الانتماءات الأولية أسوارا تسجن الفرد داخلها وتجعل من هذه الأسوار خصوصيات مقدسة تكفر من يتجاوزها .

إشكالية بناء الدولة / المحاصصة وتعطيل القرار

في النظرية الحديثة للنيابة ، تكون القاعدة إن النائب في المؤسسة التشريعية ممثلا لجميع الشعب وليس لناخبيه وحدهم ([14]) ، أو على الأقل ممثلا للدائرة الانتخابية التي أفرزته وبصرف النظر عن التكوينات الاجتماعية المكونة لتلك الدائرة ، و دون تمييز بين الانتماءات الاثنية والدينية والطائفية ، بعبارة أخرى إن النائب ممثلا لمجموع الوطن وليس للجماعة التي انتخبته بصرف النظر عن النظام الانتخابي إن كان بأسلوب الدائرة الواحدة أو الدوائر المتعددة ، وللنائب حصانة في إبداء الرأي ، أي له الحرية في طرح وجهات النظر في الاتجاه الذي يعتقد انه في مصلحة الوطن دون التقيد بوجهات نظر حزبه ، مثال في أمريكا هناك من الجمهوريين من يعارض سياسية بوش الجمهوري ، وهناك من الديمقراطيين من يتوافق مع سياسة بوش الجمهوري .

في الديمقراطية التوافقية يكون النائب ممثلا لجماعته الطائفية أو الدينية أو الاثنية ، وقليلا ما نشاهد نائبا يطرح وجهات نظر خارج إطار موقف

كتلته أو جماعته الاجتماعية ، وفي حال كان لنائب أو لمجموعة نواب وجهات نظر تناقض الكتلة أو الجماعة الاجتماعية فإنها لا بد أن تنسلخ عن الرأي والتكتل الجمعي للجماعة الاجتماعية، وتشكل جماعة فرعية لا تخرج بأي حال عن السياقات الجمعية للجماعة الاجتماعية .

كما نلاحظ إن لرئيس الجماعة أو الكتلة الاجتماعية صوت قد يساوي، أو يفوق أصوات نواب كتلته ، وفي البرلمان يكون الجلوس على أساس جماعات اجتماعية ، وفي التصويت ينتظر الجميع رأي رئيس الكتلة ، ولذلك فان القرار التشريعي وبالتحديد في القرارات المهمة لا يتم وفق قاعدة أغلبية الأصوات وحسب رأي النائب واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب، بل يتم من خلال توافقات بين قادة الجماعات أو الطوائف، و محكومة بالتوازنات واستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية، والتصويت وفق قاعدة أغلبية نواب المجالس التشريعية يكون تصويتا لاحقا للتوافقات التي تتم خارج قاعة البرلمان .

شرط التوافق في المؤسسة التشريعية يعد آلية معطلة للقرار السياسي والتشريع ، ومعطلا للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان من تعسف السلطة التنفيذية في الدول الديمقراطية ، وكمثال على آلية التعطيل تلك، ما جرى في مجلس النواب العراقي في بداية العام 2008 ، فقد كانت هناك ثلاث تشريعات تنتظر الإقرار بعد مناقشتها مع وجود خلافات بشأنها بين الكتل السياسية ، وهي إقرار الموازنة بعد تعطيله من قبل كتلة التحالف الكردستاني بسبب الخلاف على نسبة الإقليم من الموازنة، وقانون العفو العام المؤيد من قبل جبهة التوافق(السنية) والمعطل من قبل الائتلاف العراقي الموحد (الشيعي) الراغب بإضافة بعض القيود عليه، وقانون انتخابات مجالس المحافظات المعطل من قبل جبهة التوافق، ولأهمية تلك التشريعات كان

لابد ، وحسب عرف الديمقراطية التوافقية، أن تمرر بإجماع المكونات الاجتماعية الثلاث، (الشيعة والسنة والكرد)، وللخروج من مأزق التعطيل والشلل في المؤسسة التشريعية ، مررت التشريعات باسلوب الصفقة ، أي تنازل كل طرف عن معارضته للتشريع المؤيد من قبل الطرف الأخر في مقابل قبول الأطراف الأخرى بالتشريع المؤيد من قبله .

في المثال السابق ، لم نجد حضورا للقوى السياسية العلمانية أو القومية المعتدلة ، فمعارضتها لم تكن تعطل التشريع ، وذلك ليس ناتجا فقط عن وزنها في مجلس النواب بسبب قلة عدد مقاعدها ، بقدر ما إن الأساس هو إن الديمقراطية التوافقية صيغت على أساس التمثيل الاجتماعي السياسي ذو الاستقطاب العمودي، وليس إلى التمثيل السياسي ذو الاستقطاب الأفقي .

وفي مثال أخر على تعطيل القرار في الديمقراطية التوافقية، هو أزمة اختيار رئيس لمجلس النواب العراقي خلفا لرئيسه محمود المشهداني، فبالرغم من عدم اختيار رئيس جديد قد شل عمل المؤسسة التشريعية وعطل أهم القوانين وهي إقرار الموازنة ، فلو لم يكن مجلس النواب يعتمد الديمقراطية التوافقية الاجتماعية لكان من السهل إيجاد بديل عبر ترشيح أي عضو من المجلس لنفسه وإجراء التصويت على المرشحين، غير إن ذلك لم يحصل لان المطلوب أن يكون المرشح من المكون السني حصرا، وبالرغم من وجود خلافات في المكون السني على المرشح المطلوب في باقي المكونات بقيت منتظرة لمرشح المكون السني لأنه من حصتهم حسب الفهم التوافقي، والمكون الاجتماعي هنا يملك حق الفيتو كما تملكه المكونات الاجتماعية الأخرى وعدم ترشيح تلك المكونات أي الشيعة والكرد لأي مرشح منهم يعني التزاما منهم بالفهم التوافقي وترسيخا له على قاعدة إنشاء أعراف برلمانية تصبح بالتواتر قواعد قانونية . تلك العملية تعزز من مواقع ومناصب

الأطراف التوافقية بشكل متبادل، أي لها حق الفيتو المتقابل كخاصية من خصائص الديمقراطية التوافقية، بينما القوى العلمانية لا تملك مثل هذا الحق، لذا لم تستطع القوى السياسية غير الاجتماعية أن تطرح أي مرشح يحوز على القبول أو التأييد المناسب ولذلك انسحب من الترشيح العديد من مرشحي القوى العلمانية وانحصر التنافس على مرشحي المكون السني فقط .

تلك الآلية المحاصصية على أساس الانتماء الاجتماعي والمعطلة للقرار لا تنحصر على المؤسسة التشريعية، بل تتجاوزها إلى الحكومة، ففي حالة انسحاب وزراء جبهة التوافق من الحكومة بقيت تلك الوزارات شاغرة لعدة أشهر دون أن يستطيع رئيس الحكومة تعين وزراء آخرين بدلا عنهم، ومعلوم مقدار الخلل الذي ينتج عن وزارة بدون وزير لعدة أشهر، وتنسحب آلية المحاصصة حسب الأنموذج الديمقراطي التوافقي الاجتماعي على كافة مؤسسات الدولة كالمؤسسة القضائية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي لا بد أن تكون ممثلة بالمكونات الاجتماعية الثلاث ، وهو ما يجعل القرار السياسي معطلا في حال غياب التوافق عليه لامتلاك الأطراف حق الفيتو المتبادل، ويجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي والقومي، ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة الاجتماعية الطائفية والقومية وبالمحصلة ينتج إضعافا للدولة .

إشكالية الجبر والاختيار (بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي)

الديمقراطية كمقولة حرية وحقوق إنسان ،وحد من غلواء السلطة وتعسفها، تستلزم وجود مجتمع مدني كأحد محددات الديمقراطية وشروطها، وللمجتمع المدني تعريفات عدة منها : إنها كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن

سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار، ومنها أغراض نقابية ، ومنها أغراض ثقافية، ومنها أغراض اجتماعية ([15]).

وفي تعريف أخر: المجتمع المدني، هو أولا، وقبل كل شيء مجتمع مدن ، وان مؤسساته هي تلك التي ينشئها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية يقيمها الناس وينخرطون فيها أو يحلونها أو ينسحبون منها([16]).

من التعريفات السابقة نستطيع أن نستنتج إن المجتمع المدني مقولة سوق يجمع الكل على أساس تحقيق المصالح والكسب ، فضاء لا يقييم الأفراد على حسب انتماءاتهم الاجتماعية، بل على أساس المصلحة المتبادلة .

كما إن المجتمع المدني مقولة حرية كما الديمقراطية ، وهي على الضد من استبداد السلطة بأشكالها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني.

الاختيار والطوعية في الانتماء أو الانسحاب أهم عناصر المجتمع المدني وركيزة أساسية تفضي إلى الانفتاح .

الديمقراطية التوافقية لا تتعامل مع المجتمع المدني بحمولته المبنية على الاختيار المشار إليها في التعريفات السابقة ، بل تتعامل مع شكل أخر من المجتمع المدني بحمولة تتجاوز الاختيار إلى الجبر ، أو ما يمكن توصيفه بالمجتمع الأهلي ، وذلك لأنها تتعامل مع العلاقات الأولية والانتماءات الاجتماعية ، وتنظر إلى الفرد بوصفه عضوا في جماعة دينية ، أو طائفية، أو أثنية وتلك قوالب جبرية ليس للفرد اختيار في الانتماء إليها فهي مفروضة عليه.

المجتمع الأهلي، أو الانتماءات الاجتماعية حقيقة واقعية لها جذورها وأعرافها وقيمها، غير إن الإشكالية في أن تتحول إلى مقولة وتنظيم سياسي يضم كل افرد الطائفة ، أو الدين ، أو الاثنية ، أو القبيلة، وكل واحدة من هذه التنظيمات لا تقبل أي فرد من الجماعة الأخرى ، فالفرد ليس له وجود خارج الجماعة، والآخرين لا ينظرون له إلا من خلال جماعته ، وقد شهدنا هذا الأمر جليا في فترة الاقتتال الطائفي في العراق في العام 2006 و العام 2007، فأعمال القتل والقتل المضاد، كانت تتم على أساس الانتماء الطائفي بصرف النظر إن كان الشخص المغدور منخرطا في أعمال حزبية أم لا، فالتقسيم أصبح ثنائيا (شيعي ، سني) ، ولا وجود لتقسيمات أخرى خارج هذا الإطار .

تلك النظرة إلى الفرد كمنتج جبري تلغي حرية الاختيار والقدرة على التواصل والانقطاع ، الانضمام والانسحاب ، وهو ما يلغي عمليا المجتمع المدني ، فلا وجود لمجتمع مدني دون حرية الاختيار ، والمجتمع المدني الذي تؤسس له الديمقراطية التوافقية هو مجتمع جبري عمودي مفرغ من الحرية .

الخلاصة

طرحت الديمقراطية التوافقية كأحدَ النماذج المقترحَة لمعالجة مسألة المشاركة السياسية في المجتمعات التعددية أو المتعددة أو المنقسمة، وتستند أساساً إلى بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الاجتماعية الأساسية فُرصَ التمثيل والمشاركة في صنع القرار، وهو ما يجنبها الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض، ما يجعل قدرتَها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحةً وممكنةً على صعيد الممارسة، وهو ما لا تتيحه الديمقراطية التمثيلية، وذلك لاختلاف فلسفة كل منهما ففي حين الديمقراطية التمثيلية تتعامل مع جماعات سياسية ، أحزاب، نقابات ، منظمات مجتمع مدني، ويكون للأغلبية السياسية المشكلة على ضوء نتائج

الانتخابات الحكم ، في حين تكون الأقلية السياسية المشكلة على ضوء نفس المعيار في المعارضة، وتنتظر الجولات الانتخابية اللاحقة التي قد تتيح لها أن تصبح أغلبية حاكمة، بينما الديمقراطية التوافقية تتعامل مع جماعات اجتماعية، اثنيات، أديان، طوائف لها ثباتها النسبي في كونها اغلبيات أو أقليات على ضوء معيار عدد كل جماعة، و يَرجع الانقسام في هذه المجتمعات إلى الهُوية وما يرتبط فيها.

فلسفة الديمقراطية التوافقية بشكلها المعروض عبر خصائصها سالفة الذكر كونها اسلوبا يختص بالمجتمعات المتنوعة والمنقسمة اجتماعيا، كحل وأسلوب للحيلولة دون تحول الانقسامات إلى أشكال عنفية دموية وحروب أهلية ، ولوضع أساس للتعايش عبر تقاسم السلطة .

غير أن تشريح الديمقراطية التوافقية والنظر إليها من خلال الإشكاليات التي تولدها في هذه المجتمعات من خلال التطبيق العملي كما في التجربة العراقية ، قد تقود إلى استنتاجات مغايرة ، فالحلول وشكل السلم الأهلي الذي انتجته هو سلم هش يتعامل بسطحية وبتأجيل مستمر للتناقضات والصراعات الأساسية دون الذهاب إلى حلها، فالتأجيل في القضايا الحساسة كما في قضية كركوك مثلا، أشبه ما يكون بوضع القنابل وبشكل مستمر في مخزن دون إفراغها من البارود ، واستمرار اللعبة السياسية في القضايا الهامشية أو التي من الممكن أن تنال التوافق .

الإشكالات التي تنتجها الديمقراطية التوافقية، هي في الحقيقة إشكالات أساسية وقنابل أضافية تزيد من حجم الانقسامات الاجتماعية ، دون أن تؤدي إلى عقد اجتماعي وسياسي جدي يرتكز على رؤية عقلانية للتناقضات وأسلوب حلها ، فالديمقراطية التوافقية ليست تنازلات متبادلة

ومناطق وسط في التناقضات الأساسية ، بل هي تأجيلات متبادلة للصراعات الأساسية .

الهوامش :

1- للمزيد حول مفهوم الديمقراطية ينظر : عبد العظيم جبر حافظ ، التحولات الديمقراطية في العراق . الواقع والمستقبل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2007 ، ص 3- 17 .

2- وردت تحليلات العالم الهولندي(ارنيت ليبهارت)، عن الديمقراطية التوافقية في كتابه (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد)، الصادر بنسخته العربية عن معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت. وللمزيد عن الديمقراطية التوافقية ينظر كذلك: أنطوان نصري مسرة ، النموذج السياسي اللبناني واستمراريته . بحث في التوافقية وتنظيمها ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت، 1983.وكان هذا الكتاب قد صدر بعد ثمان سنوات من اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية 1975 ، وناقش فيه مسرة وضع لبنان باعتباره فريدا من حيث توازن الطوائف وتعددها وضرورة التوافق بينها كشكل سياسي يؤدي إلى الاستقرار.وكذلك ينظر: شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها ، معهد الدراسات الإستراتيجية ، 2007.

3- حسين علي الحمداني ، الديمقراطية التوافقية في العراق ، الموقع الالكتروني للحوار المتمدن ، العدد 2198، 12 / 2008/2.

4- المصدر نفسه .

5- جورج طرابيشي ،إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة حوار الشهر ، العدد(14) ، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي ، عمان ، الأردن ، 1998 ، ص 28 .

6- المصدر نفسه ، ص 29.

7- في كتابه المعنون (في الدولة الطائفية) ينتقد المفكر اللبناني الراحل ،مهدي عامل ، الدولة اللبنانية القائمة على الطوائف وعلى مفهوم الفرادة والخصوصية ومحاولات تأبيد الأنموذج التوافقي في التطبيق العملي أو في التنظير له ، محاولا تجاوز الأنموذج الطائفي التوافقي إلى الأنموذج المؤسسي السياسي البعيد عن تأكيد وتحكم زعماء الطوائف . للمزيد ينظر : مهدي عامل ، في الدولة الطائفية، دار الفارابي ، بيروت، الطبعة الثالثة ، 2003 .

8- د. علي وتوت ومجموعة باحثين ، المواطنة والهوية الوطنية ، معهد الأبحاث والتنمية الحضارية ، بغداد ، 2003 ، ص 15 .

9- للتفصيل في مفهوم الأمة ينظر : ناصيف نصار ، مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ . دراسة في مدلول الأمة في التراث العربي الإسلامي ، دار الطليعة ، بيروت .

10- التنوع ألاثني والديني والمذهبي واللغوي ليس حالة خاصة وأنموذج فريد لبعض الدول كعراق ولبنان أو منطقة الشرق الأوسط كما يحلو للبعض ترديده ، فإذا تجاوزنا الولايات المتحدة الأمريكية التي هي دولة مهاجرين تحوي العديد من التنوعات ، فهناك الكثير من الدول التي تحوي تنوعا اجتماعيا ، فالفلبين مثلا تحوي قرابة 100 أثنية ولغة ، وبنغلادش 52 أثنية وزامبيا تضم 73 أثنية، والهند والبارغواي وكندا وغيرها عشرات ، فتقصي دول العالم من حيث الاثنية والديانة واللغة تؤكد إن التنوع هو القاعدة وليس الشواذ.، للمزيد من التفاصيل ينظر : جوزيف ياكوب ، ما بعد الأقليات .بديل عن تكاثر الدول ، ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي ، الدار

البيضاء ، المغرب ، 2004، صفحات، 163 ،218 ،221 ،239 ، 260 .

11- في الاتحاد السوفيتي السابق (1917-1990)، شكلت عملية الدمج ألقسري للقوميات في بدن الدولة ومحاولة صهر خصوصياتها ، إحدى عوامل انهيار الاتحاد السوفيتي فيما عرف بالبطن الرخوة ، ولم تستطع الأيدلوجية الماركسية وإيجاد عناصر دمج طبقي عبر ديكتاتورية البروليتاريا أن تلغي الخصوصيات القومية والدينية التي استعادت حيويتها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

12- في العراق، أنتجت الرؤيتان الراديكاليتان ، السلطوية القامعة والطائفية المغالية ، قلق سياسي وعدم استقرار وكبوتات عبرت عن نفسها بأشكال رمزية أو مباشرة متنوعة خلال فترة الحكم الشمولي، كما في الانتفاضة التي أعقبت حرب الكويت ، كما عبرت عن نفسها بشكل صارخ وفي مواجهات علنية ومكشوفة بين الطوائف بعد احتلال العراق 2003 .

13- يميز السوسيولوجي الفرنسي الكبير (ألان تورين) ، بين المواطنة والوطنية حتى وان كانت بعض البلدان لا تمييز بينهما. فالوطنية تدل على انتماء المرء إلى دولة قومية (جنسية) ، في حين إن المواطنة تمنح الحق بالاشتراك في تسيير المجتمع تسييرا مباشرا أو غير مباشر ، الوطنية تخلق تضامنا في أداء الواجبات ، بينما المواطنة تمنح حقوقا . ينظر : ألان تورين ، ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة حسن قبيسي، دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، 1995 ، ص 95 .

14- د. ثامر كامل محمد الخزرجى ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة . دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، ص 244 .
15- خير الدين حسيب ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، ورقة قدمت إلى بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1992 ، ص 37 .
16- د. محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،لبنان، 1994،ص 116 .